



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2016

خلال ندوة بعنوان «المشاركة واجب» في ديوان مرشح الدائرة الخامسة سالم الشعشوع أمس الأول

أحمد باقر: على الحكومة ألا تبدأ بجيب المواطن البسيط والشريعة الإسلامية أقرت مبدأ الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء



(أحمد علي)

وأشار إلى أن دعم المرشحين الذين يستحقون مقعد المجلس واجب، لاسيما مع القضايا والمطالبات الشعبية التي تستوجب القوي الأمين من النواب. ولفت الشعشوع إلى أن عضو مجلس الأمة يجب أن يقف صفا واحدا مع المواطن، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تمس حياته اليومية، مشددا على ضرورة تعديل بعض القوانين التي تهم المواطنين.

والاختيار يجب ان يكون بناء على الكفاءة وليس الطائفية والقبلية. قال مرشح الدائرة الخامسة سالم الشعشوع إن المشاركة في انتخابات المجلس الحالي جاءت تعزيزا ووقفا مع الحراك الشبابي وذلك بخلاف المجلسين السابقين. وأضاف الشعشوع أن الكويت تمر بمنعطف خطير، مشددا على ضرورة المشاركة في الانتخابات الحالية.

تدلل على زيادة التضخم بشكل قياسي خلال الشهر الماضي نتيجة لارتفاع أسعار البنزين. وقال باقر إنه كان يجب على الحكومة ألا تبدأ بجيب المواطن البسيط، مؤكدا أن الشريعة الإسلامية أقرت مبدأ الأخذ من الأغنياء وإعطاء الفقراء. وطلب باقر بضرورة الإصلاح من قبل الحكومة بكافة مجالات الحياة، موضحا أن المعيار للمتعين في الوظائف

التعليم المختلفة من الجامعات والتطبيقي، لافتا إلى أنه مع الحالة الاقتصادية الحالية لا يمكن لمخرجات التعليم أن تجد الوظائف المناسبة لها. وأوضح باقر أن أعلى شقين بالكويت النفط ثم الأراضي وذلك وفقا لتقرير توني بليسر، مطالبا بتوزيع الأراضي وفقا لمبدأ العدالة وبأسعار السوق. واستعرض باقر موضوع زيادة أسعار البنزين، مؤكدا على أن التقارير الاقتصادية



الوزير والنائب السابق أحمد باقر في ديوان الشعشوع



الحضور خلال ندوة ديوان الشعشوع

محمد راتب

شدد مرشح الدائرة الثانية النائب والوزير السابق أحمد باقر على ضرورة تلبية أمنيات المواطن الكويتي من خلال مجلس الأمة القادم، مشيرا إلى أن الأهمية للنواب القادمين مصالح المواطن، لاسيما التي تركز على مشاكلهم ووضع حلول لها.

وأضاف باقر خلال ندوة «المشاركة واجب» في ديوان مرشح الدائرة الخامسة سالم الشعشوع أمس الأول أن توفير العدالة يعد مطلباً رئيسياً للمجتمع الكويتي، مطالبا بعدم التفرقة بين منطقة وأخرى.

وقال باقر إنه يجب على النواب أن يكون الطرح الأساسي لهم الكويت ومبدأ سيادة القانون، لافتا إلى ضرورة السعي لزيادة الحريات مع تطبيق الشريعة الإسلامية.

وبين أن الإصلاح الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة لكل مواطن كويتي، مشيرا إلى أن الكويت مقبلة على تخرج ما يقارب 45 ألفا من مخرجات

مرشح الدائرة الثانية مخاطبا الناخبين في ديوانه بالصليبخات

الحمد: حرب الإشاعات تستعر في فترة الانتخابات وعلى المرشحين التحلي بروح التنافس الشريف



جانب من الحضور في ديوان الحمد



المرشح م. أحمد الحمد



مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة 2016 م. أحمد الحمد متحدثا

حدود السيطرة ويمكن القضاء عليه بشكل سريع وفعال حيث إنه مازال أمرا «معيبا» وغير مقبول في المجتمع، مشيرا إلى ضرورة عمل المجلس القادم على تفعيل قوانين مكافحة الفساد وتطويرها ومراقبة تنفيذها ومتابعتها بشكل دقيق. وفي ختام اللقاء، تقدم الحمد بكل الشكر والتقدير لكل الحضور وتمنوا أن يكون هذا اللقاء انعكاسا على مفاهيم الانتخابات بعبء ما يقدمه النظام الديموقراطي للمواطن من حق لاختيار من يرى فيه القدرة على التمثيل وإيصال المشاكل والبحث عن حلول من خلال وضع تشريعات وقوانين تساهم في إنهاء ما يعاني منه الناخبون أو ما يطعنون إليه من تقدم وتطوير، مؤكدا أن استخدام هذا الحق ينقلب إلى واجب وطني حقيقي يضافه الدفاع عن الوطن والقتال من أجله والتضحية في سبيله، وربما أكثر من ذلك، مناشدا الناخبين والناخبين بمزيد من التجرد والابتعاد عن المؤثرات المجتمعية والسياسية وحتى الأسرية في مسألة الانتخابات، واختيار من يرون فيه الكفاءة والقوة والصديق والاعتدال، كأننا من كان، لأن الجميع كويتيون، ونبقى الكويت هي الأهم ونقطة الفصل والارتكاز في اتخاذ القرار.

الإسكانية، واصفا الأمر باختلاق المشكلة، ومعتبرا أن القضية الإسكانية يجب أن تدخل في إطار المشاكل العالقة بالأصل، حيث إن الدولة قادرة على حلها خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات دون رجعة من خلال إشراك القطاع الخاص بشكل فاعل واتباع استراتيجية العدد التصاعدي وليس الثابت، كما صرح وزير الإسكان في بداية العام بإنجاز 12000 وحدة سنويا، وهو ما يعني استمرار التراكم، ولكن البدء بـ 12000 وحدة في السنة الأولى تليها 20000 وحدة في السنة الثانية و30000 بعدها، وهكذا سيتمكن من تحل المشكلة نهائيا. وشدد الحمد على موضوع مكافحة الفساد، معتبرا أن أخطر مرحلة يمكن أن يصل إليها الفساد هو أن يتحول من ممارسات مبعثرة هنا وهناك إلى ثقافة عامة، تصبح الرشوة والهدر والاستهتار بطولات المعيشي وغيرها، لافتا إلى قضية الشباب الكويتي الذي وصفه بالشباب المبدع والوطني من الدرجة الأولى، كما أنبتت الأيام والتجارب، ولا ينقصه إلا بعض الاهتمام والرعاية والتوجيه من قبل الحكومة إذا كانت لديها النية الصادقة في تطوير الدولة وأرساء دعائم القوة والإنجاز فيها. وتناول الحمد أيضا القضية

المشمسية وطاقة الرياح وطاقة مياه البحر والتي أنجزت فيها بعض الدول إنجازات كبيرة أثبتت جدواها الاقتصادية، البيئية والاستثمارية، لافتا إلى أن المواطن الكويتي يعتبر خطأ أحمر مهما كانت الاستراتيجيات أو التكتيكات التي تنوي الحكومة اتباعها في المستقبل القريب بدعوى النقص وسد جزء من العجز في الميزانيات والتخفيف من آثار انخفاض أسعار النفط، مبينا أن المواطن الكويتي عانى ما عاناه أثناء فترات الرخاء والفوائض لمدة 13 عاما والتي بلغت نحو 500 مليار دولار وليس مستعدا لمعاداة أكبر وقت الأزمات. وتطرق الحمد إلى العديد من القضايا الخدمية والمعيشية والاستراتيجية التي تؤثر على حياة المواطن الكويتي منذ سنوات، وهي تتدهور من سيء إلى أسوأ مثل التربية والتعليم والقضية الإسكانية ورفع الأسعار والغلاء المعيشي وغيرها، لافتا إلى قضية الشباب الكويتي الذي وصفه بالشباب المبدع والوطني من الدرجة الأولى، كما أنبتت الأيام والتجارب، ولا ينقصه إلا بعض الاهتمام والرعاية والتوجيه من قبل الحكومة إذا كانت لديها النية الصادقة في تطوير الدولة وأرساء دعائم القوة والإنجاز فيها. وتناول الحمد أيضا القضية

وسريعة لتفادي عواقب هذا التدهور ومحاولة تخريج كوة الثلج الاقتصادية في الكويت، مشددا على ضرورة تنشيط القطاع الخاص وإعطائه فرصا أكبر ليقوم بدوره في عملية البناء والنهضة، مؤكدا أن القطاع الخاص لاعب أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في أي دولة ترغب في التقدم والتطور. وبين الحمد أن القطاع الخاص قادر على استثمار الفرص الاستثمارية الضخمة في الكويت بعيدا عن النفط والغاز، وهي الموارد الطبيعية الأخرى التي تتوافر في الكويت بشكل كبير يجعل منها خزانا للطاقة العالمية مثل الطاقة

سلطة ما في عمل سلطة أخرى، كما هو قائم الآن، وتحرير السلطة القضائية من كل الضغوط المعنوية المفروضة عليها من خلال تبعية المجلس الأعلى للقضاء لوزارة العدل وهي جهة تنفيذية، بالإضافة إلى ضرورة نيل الثقة لأي حكومة من قبل مجلس الأمة وفقا للبرنامج الحكومي المقدم خلال فترة دستورية معينة كما هو معمول به في أعرق الديمقراطيات في العالم. اقتصاديا، قال الحمد إن تدهور الواقع الاقتصادي السريع وغير المفاجئ في الكويت يستوجب سرعة العمل بخطط جديدة ومدروسة

موضعا أن أي حكومة يجب أن تخرج بالأصل من رحم المجلس ليتحقق مبدأ التجانس والمشاركة الشعبية الحقيقية في اختيار سلطة تنفيذية قادرة على العمل والإنجاز بحكم طبيعة تكوينها الديموقراطية، لافتا إلى أن أقل حد يمكن القبول به في الوقت الحالي هو نيل الثقة من المجلس! وأضاف الحمد أن النظام السياسي في الكويت يحتاج إلى بعض الإصلاحات الجوهرية بأسرع وقت ممكن عبر القنوات الدستورية والقانونية، موضحا أن أهم هذه الإصلاحات هو فصل السلطات عن بعضها بشكل واضح، بحيث لا يتداخل عمل

التقى مرشح الدائرة الثانية م. أحمد الحمد بالناخبين في الدائرة ديوانه في الصليبخات حيث عرض على الناخبين ما يتضمنه برنامجه الانتخابي من محاور وأفكار، ورد على استفسارات وأسئلة الناخبين في مختلف القضايا التي تشغل بال المواطن الكويتي بشكل عام. بعد الترحيب بالحضور، الذي كان لافتا بأعداد كبيرة، تطرق الحمد إلى حرب الإشاعات التي استعرت في الدائرة، معتبرا أن فترة الانتخابات هي تربة خصبة للإشاعات التي يروجها البعض في محاولة لرفع حظوظه، مطالبا المرشحين المتنافسين بالتحلي بروح التنافس الشريف، وموضحا أن حرصنا على مصلحة البيت الحساوي الذي نعتز به هو جزء من حرصنا على الكويت، مؤكدا أنه لا يستوي من عمل خلال السنوات الماضية مع من لم يعمل، ولم يظهر الا وقت الانتخابات، مستخدما حرب الإشاعات لرفع حظوظه والنيل من منافسيه.

وتطرق الحمد الى الواقع السياسي في الكويت وكيفية إصلاح المسار السياسي من خلال خطوات واضحة ومتسلسلة، مؤكدا على أن الوضع السياسي في الكويت يعاني من خلل بنيوي كبير يتغلغل في الخروج على المبادئ السياسية العامة،



لقطة تذكارية للحضور